PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Journal Misr**
DATE:	**01-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**USD 30 million is the daily bill for the import of Egypt's petroleum needs**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Leila El Abd**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

30 مليون دولار يوميًا فاتورة استيراد احتياجات مصر البترولية

قطاع البترول تورط فى سداد 5.8 مليار دولار فى 2009

كتبت ■ ليلى العبد:

قطاع البترول من أهم القطاعات المنتجة بالنسبة للاقتصاد المصرى، إلا أنه أصيب بالمشاكل والديون الأجنبية، لذا يساهم البنك المركزى المصرى مع قطاع البترول فى سداد مستحقاته، حتى وصلت لنسبة ٥٠٪ من الديون، كما أنه ساعد القطاع فى استيراد منتجاته البترولية التى تتطلب وجود عملة دولارية يوميا؛ لسد احتياجات السوق البترولية والتزامات قطاع الكهرباء والطيران، فبات الأمر أزمة لـ«المركزى».

مع هذه الأزمة التى أصابت «المركزى»، يخطط القطاع لبدايات جديدة للمساهمة فى حل الأزمة، وأكد خبراء أن «البترول» من مجموعات الإيرادات الدولارية، ولا بد من تنمية القطاع عن طريق مشاريع الاستكشاف والإنتاج الجديدة، فى حين أن التكلفة الفعلية لاستيراد المنتجات البترولية هى ١٧ مليار دولار، ما بات يشكل عبئا.

المهندس أسامة كمال، وزير البترول الأسبق، قال إن الدولة لديها مجموعات إيرادات دولارية كالبترول وقناة السويس، ولديها مصروفات دولارية من ضمنها استيراد المنتجات البترولية كالغاز والبنزين وبعض المنتجات البترولية «ومع زيادة الاستهلاك تحولنا من مصدر للطاقة لمستورد للطاقة، اعتبارا من ٢٠١٠ أصبحت مصر تأخذ من حصة الشريك الأجنبى حتى وصل الدين إلى ٦,٧ مليار دولار، ذلك لأننا امتنعنا عن سداد مستحقات الأجانب، فبدأ التراكم والديون».

وأضاف «استطعنا خلال سنتين سداد ٣ مليارات دولار من قيمة الديون، كما أن هناك ٥,٨ مليار دولار اقترضتها الدولة ما بين عامى ٢٠٠٩و٢٠١٠ لا نعرف إلى الآن أين هي؟ وفيما صرفت؟ لكن تحملتها وزارة البترول وملتزمة بسدادها، لابد من ترشيد استهلاك الطاقة والحد من استيرادها كاليدء والسرعة فى تطبيق منظومة الكروت الذكية ومشروع اللمبات الجديد والسيارات لا بد من تحويلها لغاز والاستفادة من الطاقة الشمسية، فاستهلاك اللمبات القديمة كان يمثل ٦جيجا أى ٢٥٪ من إنتاج الكهرباء، وعندما تحولت أصبحت ٢جيجا، وتم توفير ٤ جيجا، أى ٤ مليارات دولار، واستهلاكنا ٣ مليار دولار، وهذه أهم الإجراءات المتبعة فى الترشيد.

الوزير الأسبق أكد أن «استهلاك مصر من المنتجات البترولية هو ٨٠ مليون طن سنويا، منها ٥٥ مليون طن إنتاج محلى، أما الباقى وهي ٢٥ مليون طن، فيتم الحصول عليها من الاستيراد ويكون بالعملة الصعبة (الدولار)، ويتم حساب الطن بـ٧٠٠ دولار، فالناتج ١٥ أو ١٧مليار دولار، وهذه هى تكلفة التعاقدات، لذلك فإن فاتورة الاستيراد مكلفة جدا، ولا بد من تقليلها، أما عن دعم الخليج فكان فى سنتين هما ٢٠١٣ و٢٠١٤، والدعم ليس منحا بترولية كما فهم البعض ولكن كانت هناك تسهيلات فى السداد، ومع انهيار الأسعار العالمية كان هذا امتيازا لمصر».

وأكد كمال أنه «لا بد من الإسراع بتطبيق منظومة الكارت الذكى التى ستعمل على منع إهدار حوالى ١٥٪ من المنتجات البترولية فى السوق السوداء، ما يعمل على إعطاء مؤشرات جيدة.

فى نفس السياق، قال الخبير البترولى الدكتور إبراهيم زهران، إن «مصر تستورد سنويا ١٩٠مليون برميل خام، ٢مليون طن برميل بنزين، ٧ملايين طن سولار، ٢مليون طن بوتاجاز، ومليون طن مازوت، وهذه المنتجات البترولية تقدر بحوالى ٦مليارات دولار سنويا وهذه هى التكلفة الفعلية لاستيراد المنتجات البترولية.

وعن دعم الخليج أكد زهران أن «الدعم ما هو إلا تسهيلات فى السداد وحسب سعر البرميل عالميا، ومصر تحتاج يوميا إلى ٦ مليارات جنيه، بما يعادل ٣٠ مليون دولار، ولابد من توفيرها يوميا، لهذا فإن البنك المركزى هو الذى يساعد قطاع البترول فى ضخ هذه الدولارات، وحل هذه المشكلة يكمن فى إعادة هيكلة قطاع البترول من جديد وليس الهيكلة فى الأشخاص ولكن فى العمل والبحث عن مناطق استكشاف وإنتاج».

وأوضح زهران أن «مصر تأخذ حصتها من الشراكة الأجنبية ولا بد من تشغيلها، كما أن الدعم فى المنتجات البترولية ليس بعائق، خصوصا فى ظل انهيار الأسعار عالميا، والبنزين «٩٥» يباع أعلى من السعر العالمى، للأسف أسعار المنتجات البترولية بمصر ليس لها علاقة بالسعر العالمى».

فى حين قال المهندس شامل حمدى، وكيل وزارة البترول السابق، إن «مصر تنفق حوالى ٦٠٠ مليون دولار شهريا لاستيراد المنتجات البترولية، ما يمثل ضغطا على الدولار والبنك المركزى المصرى، لكن لا بد من تدبير هذه الأموال، وفى السنتين الماضيتين، كان هناك منح عربية لكن الآن الاستيراد ندفع ثمنه بدون أى تسهيلات كما أن لدينا مصاريف كثيرة بتصرف بالدولار وهذا ما أدى لأزمة الدولار»، وأوضح أنه «لا بد من تقليل الاستيراد وزيادة التصدير، وأعتقد أن التصدير سيزداد بعد دخول الغاز للمصانع، والتى ستعمل بجميع طاقتها لا بد من إيجاد عائد دولارى».